تناقش أحكام الزواج وشروطه

ندوة حول قانون الأحوال الشخصية بمبنى البنات بجامعة قطر

الدوحة - الشرق

تستضيف جامعة قطر صباح اليوم بقاعة عائشة أم المؤمنين بمبنى البنات الندوة الثانية لبرنامج نشر الوعي القانوني في مجال الأحوال الشخصية الذي ينظمه المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بالتعاون مع مركز الدراسات القانونية والقضائية بوزارة العدل، ويحاضر في الندوة كل من القاضي صالح بن جاسم المهندي والقاضي أحمد أبو المكارم محمد وسيديرها المستشار محمد عبدالمحسن الخفاجي الخبير القانوني بمركز الدراسات القانونية بوزارة العدل.

وستناقش الندوة محورين الأول مقدمات الزواج وأركانه وشروطه والثاني يتمثل في آثار الزواج وحقوق الزوجين، وستلقي الدكتورة هيا الدرهم عضو هيئة التدريس بقسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم بجامعة قطر كلمة خلال الندوة، إضافة إلى كلمة سعادة الأمين العام للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة تلقيها نيابة عنه الأستاذة نور عبدالله المالكي القائم بأعمال إدارة المرأة، يذكر ان المجلس الأعلى لشؤون الأسرة ممثلا بإدارة المرأة قد قام بتنفيذ المرحلة الأولى من هذا البرنامج خلال العام الماضي بالتعاون مع وزارة شؤون الخدمة المدنية والإسكان واستهدفت هذه المرحلة توعية النساء العاملات بأحكام قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية، وتضمن البرنامج تنفيذ عدد من المحاضرات والدورات التدريبية بالتعاون مع معهد التنمية الإدارية، كما تم إصدار دليل بأحكام قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية ضمن سلسلة كتيبات «اعرفي حقوقك» التي يصدرها المجلس بهدف توعية المرأة بحقوقها المختلفة.

وتضمن برنامج هذا العام إضافة الى هذه الندوة حلقة نقاشية حول كيفية رفع دعاوى الأحوال الشخصية وتنفيذ أحكامها في ظل غياب قانون خاص ينظم إجراءات التقاضي في منازعات الأحوال الشخصية، أقيمت هذه الندوة مساء الإثنين الموافق 7 فبراير بالنادي الدبلوماسي في الدوحة، كما أقيمت الندوة الأولى للتعريف بمشروع قانون الأحوال الشخصية وأهم أحكامه، مساء الإثنين الموافق 14 فبراير بالمجلس الأعلى لشؤون الأسرة، وسيستمر برنامج التعريف بمشروع قانون الأحوال الشخصية الى نهاية شهر مارس 2005 وسيتضمن تنفيذ ثلاث ندوات أخرى حول منازعات النفقة الزوجية، وأحكام الحضانة، وأحكام الفرقة بين الزوجين وذلك خلال شهري فبراير ومارس، كما سيتضمن البرنامج عددا من الاصدارات الجديدة ضمن سلسلة «اعرفي حقوقك».

يذكر أنه كان للجنة شؤون المرأة بالمجلس الأعلى لشؤون الأسرة دور في مراجعة مشروع قانون الأحوال الشخصية بدأ في عام 2001، من خلال حلقة نقاشية بعنوان «مشروع قانون الأحوال الشخصية-دراسة تحليلية نحو رؤية مشتركة».

وتأتي هذه المبادرة إيمانا من جامعة قطر بضرورة دعم المؤسسات الاجتماعية بالدولة وأهمية التعاون معها على نشر الوعي الاجتماعي على مختلف المستويات الذي من شأنه الارتقاء بالمجتمع المدني.